



الندوة الإقليمية الأولى عن الصيد التقليدي المستدام في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
من 27 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، سان جولييان، مالطا

ورقة معلومات أساسية - الدورة المواضيعية الخامسة إنشاء منصة إقليمية لتشجيع تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر

موجز

في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، كما هو الحال في بقية أنحاء العالم، تلعب مصايد الأسماك الصغيرة دوراً هاماً في توفير سبل العيش والطعام المغذي. لقد استندت التوصية الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والمنعقدة في عام 2011 بشأن وضع صك دولي في شكل خطوط توجيهية طوعية تكمل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) الصادرة عن المنظمة عام 1995 لدعم مصايد الأسماك الصغيرة، استندت على الاعتراف بالدور الهام للقطاع الفرعي في تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية الطوعية) عالمية النطاق ولكن مع تركيز خاص على احتياجات البلدان النامية¹.

تم وضع مشروع نص الخطوط التوجيهية من خلال عملية تشاور مكثفة، بمشاركة أكثر من 4000 من أصحاب المصلحة. معظم المشاورات التي أجريت في جميع أنحاء العالم، وجهتها منظمات المجتمع المدني وأخرى نُظمت بتعاون وثيق مع مشاريع المنظمة وشركائها. وأشارت المشاورات بوضوح إلى أهمية تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان لحوكمة وتنمية القطاع الفرعي للمصايد الصغيرة، وأخذ ركائز الاستدامة الثلاثة كاملة - البيئية والاقتصادية والاجتماعية - بعين الاعتبار.

إن الهدف من الخطوط التوجيهية الطوعية يتمثل في تسليط الضوء على الدور الهام بالفعل لمصايد الأسماك الصغيرة، والاعتراف به وتعزيزه، والمساهمة في الجهود العالمية والوطنية

¹ راجع الموقع www.fao.org/fishery/ssf/guidelines/en

الندوة الإقليمية الأولى عن الصيد التقليدي المستدام في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من 27 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، سان جوليان، مالطا

الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر. وهي تنطبق على مصائد الأسماك الصغيرة في جميع السياقات، ولجميع الجهات الفاعلة - رجالا ونساء - على امتداد سلسلة القيمة. وهي تعرض عددا كبيرا من المبادئ التوجيهية الرئيسية التي من شأنها أن تدعم تنفيذها: على سبيل المثال حقوق الإنسان وكرامته، واحترام الثقافات، وعدم التمييز، والمساواة والإنصاف بين الجنسين؛ والإنصاف والمساواة، والتشاور والمشاركة؛ وسيادة القانون، والشفافية والمساءلة؛ والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ ونهج كلية ومتكاملة، والمسؤولية الاجتماعية؛ وقابلية التنفيذ والجدوى الاجتماعية والاقتصادية.

فيما يخص محتوى الموضوع، تعالج الخطوط التوجيهية الطوعية ما يلي:

- خمسة مجالات مواضيعية رئيسية هي:

○ تحسين حوكمة الحيازة وإدارة الموارد

○ التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق

○ سلاسل القيمة، ما بعد الصيد والتجارة

○ المساواة بين الجنسين (الشاملة)

○ مخاطر الكوارث وتغير المناخ (شاملة)

- أربعة مجالات تتعلق بتهيئة بيئة تمكينية ودعم التنفيذ:

○ اتساق السياسات والتنسيق بين المؤسسات والتعاون

○ المعلومات والأبحاث والاتصالات

○ تنمية القدرات

○ دعم التنفيذ والرصد والتقييم

ويجري حاليا التفاوض بشأن النص النهائي للخطوط التوجيهية الطوعية. إلا أنه، في حين أن للموافقة على الصك نفسه أهمية حاسمة، فإن التحدي الحقيقي يكمن في تنفيذه: لن تكون الخطوط التوجيهية الطوعية فعالة إلا إذا تم وضع أحكامها حيز التطبيق. خلال عملية التشاور التي تقوم عليها صياغة الصك، تم بالفعل مراعاة التنفيذ وتم النظر إلى العمليتين باعتبارهما متوازيتين ومتداخلتين. وقدمت حلقتا عمل دوليتان، قامت بتنظيمهما المنظمة في روما، بعض التوصيات الأكثر تحديدا فيما يتعلق بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية والعمل المستقبلي. حلقة العمل حول الخطوط التوجيهية الدولية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق، التي عقدت في فبراير/شباط 2012، لاحظت ضرورة اتباع نهج متكامل. وحلقة العمل بشأن تعزيز المنظمات والعمل الجماعي في مصائد الأسماك: تحديد طريق للمضي قدما في تنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق، التي عقدت في مارس/آذار 2013، استكشفت أدوار الأشكال المختلفة للعمل الجماعي المتصل بمصائد الأسماك والمنظمات التعاونية. وعلاوة على ذلك، في سبتمبر/أيلول 2013، قام المكتب الإقليمي الفرعي للمنظمة في تونس بالتعاون مع شركاء محليين بتنظيم اجتماع لمناقشة تعزيز منظمات مصائد الأسماك صغيرة النطاق في بلدان شمال أفريقيا.

الندوة الإقليمية الأولى عن الصيد التقليدي المستدام في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من 27 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، سان جوليان، مالطا

هذه الندوة الإقليمية بشأن الصيد التقليدي المستدام في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، التي نظمتها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) ومنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، توفر فرصة ممتازة لمناقشة تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في المنطقة. الهدف من الدورة المواضيعية الخامسة - إنشاء منصة إقليمية لتشجيع تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية - هو مناقشة ما سيلزم من عمليات وهياكل مؤسسية وما قد يكون لمختلف الجهات الفاعلة من أدوار. ويؤمل أن الدورة ومناقشاتها سوف تسهم في تعزيز التعاون والتواصل بين الشركاء وأصحاب المصلحة - داخل المنطقة وعلى الصعيد العالمي. ومن المتوقع أيضاً، من خلال تبادل الخبرات والمعرفة، أن توفر الدورة المدخلات في وضع استراتيجيات التنفيذ ووضع برنامج المساعدة العالمية، الأمر الذي طلبته أيضاً لجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة.

وسوف تناقش أربعة مواضيع مختلفة خلال الجلسة المواضيعية الخامسة:

- التحديات والفرص لقطاع مصايد الأسماك الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- النهج القائم على حقوق الإنسان: الوضع الراهن والاحتياجات من حيث الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية للصيادين والعاملين في مجال صيد الأسماك ومجتمعات الصيد لتعزيز استدامة المصايد الصغيرة، بما في ذلك قطاع ما بعد الصيد، ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر
- استعراض التجارب الوطنية من حيث العمل الجماعي والمنظمات (مثل التعاونيات وجمعيات الصيادين) وتعزيزها، بما في ذلك من خلال تنمية القدرات وإنشاء الاتحادات الإقليمية والإقليمية الفرعية

ومن المتوقع أن إعلان مالطا الذي سيصدر عن الندوة سوف يؤكد على ضرورة تضافر الجهود من قبل الجميع لضمان التنفيذ الفعال للخطوط التوجيهية الطوعية. وتوجه الدعوة إلى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لدعم هذه العملية. ينبغي أن تصبح أحكام الخطوط التوجيهية الطوعية جزءاً لا يتجزأ من السياسات الإقليمية والوطنية والمحلية، والاستراتيجيات وخطط العمل، وينبغي طرح الموارد البشرية والمالية لهذا الغرض. يجب أن تكون عملية التنفيذ شفافة وقائمة على المشاركة. وينبغي بذل جهود خاصة لتشمل عملية اتخاذ القرار الفقراء والمهمشين أيضاً. وينبغي أن تتسم الإجراءات المضطلع بها بالتعاون والتواصل وتبادل الخبرات والمعرفة.